



في ذكرى المذبحة الكبرى ، الفارق الأخلاقي بين اقتحام البرلمان الروسي واقتحام رابعة (3 - 4)

بقلم: رائف محمد الويشي

25 أغسطس 2014

في الحلقة الأولى تحدثنا باختصار عن لعبة الموت بين عصابات الإخوان والعسكر وعرضنا نموذجا من نماذج الاقتحام العسكري للتجمعات المعارضة للدولة ، ورغم أنه كان تجمعا مسلحا يضم كوادر الدولة السيادية من نائب الرئيس الروسي ورئيس البرلمان وبعض الوزراء وكبار الضباط والشباب والمتظاهرين ، إلا أننا رأينا الحكمة العسكرية التي غلبت السلطة الحاكمة المتعطشة للدماء وفوتت عليها الفرصة في صنع مذبحة يدفع ثمنها الشعب وتصبح وصمة عار في ثوب العسكرية ..

في الحلقة الثانية ذكرنا مذبحة رابعة العدوية ببعض التفاصيل وكذلك بعضا من أخواتها الخمسين ، تلك المذابح التي الكبرى نصبتها عسكر مصر - أصحاب الثورة المضادة - لشعبها بغرض تأديبه علي القيام بثورتها التي كانت علي وشك تقليص أظافرهم بإعادتهم إلي الحدود التي نسوها وكف أيديهم للحيلولة بينهم وبين نهب مصر وتعذيب أو قتل شعبها ..

في الحلقة الثالثة اليوم سنذكر دور قضاة العسكر بالسلطة القضائية وأمثالهم (شيوخ العسكر ورجال الإعلام) في المذبحة الكبرى التي جرت وما زالت تجري بحق المصريين ، سنري أن دور قضاة العسكر وشيوخهم قد ركزا علي الفئتين العليا والمتوسطة بتقنين وشرعة المذابح وأنها لا تخالف صحيح الدين ، بينما ركز دور الإعلام علي الفئتين المتوسطة والدنيا بغسل أدمغتهما غسلا جيدا لصالح العسكر ..

علي أية حال ، علينا أن نعرف أن الثلاثة (أي قضاة العسكر وشيوخه ورجال الإعلام) هم الذراع الرئيسي في الدولة العميقة ، تلك الدولة التي يقف فيها جهاز أمن الدولة كقائد الأوركسترا لينظم إيقاع دولة الفساد والطغيان ، سنناقش في تلك الحلقة أعمال هؤلاء الثلاثة في دعم ومساندة دولة العسكر :

أولا : أعمال قضاة العسكر :

نستعرض فيما يلي بعض جرائم هؤلاء القضاة في موالاتهم لعسكر الثورة المضادة :

* في 23 سبتمبر 2013 أصدرت محكمة الأمور المستعجلة حكما يقضي بحظر نشاط جمعية الإخوان المسلمين والمؤسسات والشركات المنبثقة عنها ، وفي 24 فبراير أصدرت نفس المحكمة حكما يقضي باعتبار جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية ، وفي 15 أبريل 2014 أصدرت نفس المحكمة حكما يقضي بمنع أعضاء الإخوان المسلمين من الترشح في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ، وفي 28 أبريل أصدرت نفس المحكمة حكما يقضي بحظر أنشطة حركة 6 أبريل ، وفي 9 أغسطس 2014 أصدرت نفس المحكمة حكما يقضي بحل حزب الحرية والعدالة ..

(ملاحظة : علق مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في بيان له في مايو 2014 علي أحكام الأمور المستعجلة بالقول : " إن تلك المحاكم أصدرت أحكاما في قضايا تدخل في اختصاص القضاء الجنائي ، إن إصدار القضاء المستعجل مثل هذه الأحكام يجعل منها أحكاما غير قابلة للتنفيذ ومعدومة الأثر ، كونها صدرت عن قضاء غير مختص ، وبالتالي تخالف أحد أهم المبادئ الدستورية الواردة في المادة 188 من دستور 2014 التي اختصت الجهات القضائية بالفصل في كافة المنازعات والجرائم ، عدا ما تختص به جهة قضائية محددة " ..)

* في نوفمبر 2013 أصدرت الجهات القضائية حكما على 14 فتاة قاصرة من حركة " 7 الصباح " بالسجن 11 عاما لمشاركتهن في مظاهرات مناهضة للعسكر ، كما أحالت المحكمة سبع فتيات إلى دور الأحداث ، وفي 7 ديسمبر 2013 خففت المحكمة تلك

الأحكام إلى سنة مع وقف التنفيذ ..

*** في نوفمبر 2013 وقف ثلاثة** من قادة الإخوان في المحكمة (عصام العريان ومحمد البلتاجي وصفوت حجازي) وهم يصرخون في وجه قاضي المحكمة ويدعون أنهم قد تعرضوا للاغتصاب في زنازينهم ، لم يأمر بإجراء أي تحقيق ولم يهتم القاضي بما سمعه..

(ملاحظة : علينا ننتذكر هذا المشهد ومشاهد أخرى من التعاملات الخشنة من قضاة المحكمة مع معتقلي الإخوان خصوصا والثورة عموما ونقارن بينه وبين تعاملات القضاة مع مبارك ورجاله الذين قتلوا المتظاهرين بعد أن نهبوا مصر وأثروا شعبها ، جميعنا شاهد محاكمات زمرة مبارك فيها رأينا بعض ضباط الشرطة العسكرية يودون التحية العسكرية لهم وكأنهم مازالوا في مواقعهم ، وشاهدنا القاضي الذي يقدم اعتذارا لضباط مبارك المقبوض عليهم في احدي المحافظات بتهمة قتل المتظاهرين ويأمر بالإفراج عنهم ، وشاهدنا كيف يتكلم رجال مبارك داخل المحكمة وهم في اطمئنان وراحة وكأنهم بين أهلهم وأحبائهم ، والأدلة متواجدة علي اليوتيوب في شريط وزير داخلية مبارك القاتل حبيب العادلي في يوم يومي 9 أغسطس / 13 أغسطس 2014 !) ..

*** في 22 ديسمبر 2013 أصدرت** الجهات القضائية حكما بالسجن ثلاث سنوات ضد ثلاثة من قادة حركة 6 أبريل ، هم أحمد ماهر وأحمد دومة ومحمد عادل بتهمة التظاهر بدون الحصول على ترخيص ، وفي 7 أبريل 2014 رفضت محكمة استئناف الحكم وأيدت حبس الثلاثة المذكورين ..

*** في 24 أبريل 2014 أصدرت** محكمة بمحافظة الغربية حكما يقضي بسجن 19 من مؤيدي جماعة الإخوان عشر سنوات مع الشغل ، ووضعهم تحت المراقبة لمدة خمس سنوات بعد تنفيذ الحكم ، لاتهامهم بالمشاركة في مظاهرات تلت عزل الرئيس محمد مرسي ، ووجهت لهم تهمة " التحريض على العنف والانضمام لجماعة محظورة وإثارة الشغب والعنف والإتلاف والتحريض وتكدير السلم العام " !

*** في 26 أبريل 2014 أصدرت** ثلاث محاكم في المنيا والسويس وكفر الشيخ أحكاما تقضي بسجن 67 من مؤيدي جماعة الإخوان لمدد تتراوح بين ثلاث سنوات و88 سنة بعد إدانتهم بتهمة مختلفة ، من بينها الشغب وحباسة أسلحة والتحريض على العنف !

*** في 28 أبريل 2014 أصدرت** محكمة جنايات المنيا حكما يقضي بإعدام المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع مع 682 آخرين من مناهضي العسكر ، وإحالة أوراقهم إلى مفتي الجمهورية لبيان الرأي الشرعي في إعدامهم ..

(ست ملاحظات : الملاحظة الأولى : تقدم محامون عن 529 من المتهمين المحكوم عليهم بالإعدام في القضية المذكورة بالاستئناف ، وقد خفض في عدد المحكومين بالإعدام إلى 37 ، وحكم بالسجن المؤبد على المتهمين الباقين وعددهم 491 !!
الملاحظة الثانية : لا يوجد مثل لهذا الحكم في أي محكمة حول العالم ، فقد كانت الجلسة لهرة واحدة ولعدة دقائق فقط ولم يثبت القاضي أسماء المتهمين ولم يتأكد من تواجدهم ، وهو ما يؤكد أن القاضي كان أداة ترويع بغرض القتل في يد العسكر ، مثله مثل الصاعق الكهربائي في يد الضابط!
الملاحظة الثالثة : علق الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون علي أحكام الإعدام تلك بما يلي : " إن المحاكمة افتقرت إلى أبسط قواعد العدالة ، وقد تؤثر على استقرار مصر على المدى البعيد " ..

الملاحظة الرابعة : علقت سارة وايتسون المديرية التنفيذية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة هيومان رايتس واتش علي تلك الأحكام بقولها : " إن تلك الأحكام يمكن أن تكون أكبر أحكام الإعدام في تاريخ العالم الحديث " ، وأضافت : " وبينما هي استثنائية في ضخامتها فإنها ليست استثنائية في نوعها " ..
الملاحظة الخامسة : علقت منظمة العفو الدولية أمنستي علي قرار الإعدام هذا بأنه ناتج من عيوب خطيرة في النظام القضائي المصري ، وقالت إن هذا يؤكد علي المستوى الذي أصبح فيها نظام العدالة الجنائية في مصر تعسفا وانتقانيا ، وأضافت المنظمة قائلة : " إن المحكمة أظهرت استهتارا كاملا بأغلب قواعد المحاكمة العادلة ، ودمرت بذلك مصداقيتها ، وقد حان الوقت لتعترف السلطات المصرية بأن النظام الحالي ليس عادلا ولا مستقلا ولا محايدا " ..
الملاحظة السادسة : قال وزير الخارجية البريطاني وليم هيج تعليقًا علي أحكام الإعدام ما يلي : " إنني قلق بشأن تأييد الحكم بإعدام العشرات في مصر " ، ودعا السلطات المصرية إلى مراجعة أحكام الإعدام ..

*** في 5 يوليو 2014 أصدرت** محكمة جنايات بنها حكما بالإعدام علي عشرة من مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين بعد إدانتهم بالضلع في احتجاج اندلع بمدينة قليبوب المجاورة لشمال القاهرة للاعتراض علي عزل الرئيس محمد مرسي في عام 2013 ..

*** في 6 أغسطس 2014 قضت** محكمة جنايات الجيزة بإعدام 12 متهما في قضية تتعلق بمقتل ضابط شرطة خلال حملة أمنية تلت عزل الرئيس محمد مرسي بمنطقة كرداسة بمحافظة الجيزة ..

*** في 6 أغسطس 2014 أصدر القضاء حكما بالسجن المؤبد على أماني حسن التي أصيبت بشلل كامل نتيجة التعذيب بالمعتقل في أعقاب مشاركتها في التظاهرات المناهضة للعسكر ..**

*** في 6 أغسطس 2014 أصدر القضاء حكما بالسجن المؤبد علي الأختين رشا وهند منير المعتقلتين في أحداث رمسيس الأولى في 15 يوليو 2013 ، وكان زوج رشا قد مات أمام السجن خلال انتظاره السماح له بزيارتها ..**

*** ذكر "مرصد طلاب حرية" أن عدد الطلاب الذين صدرت ضدّهم أحكام بالسجن حتى 5 يونيو 2014 وصل إلى 380 طالبا وطالبة ، بينهم 54 صدر الحكم ضدّهم غيابيا ، ومن بين من صدرت ضدّهم أحكام بالسجن 26 طالبة ، بينهم تسع صدر ضدّهن الحكم حضوريا ..**

*** فرض قضاء العسكر علي المتظاهرين غرامات بدأت من عشرة آلاف جنيها علي الطفل المعتقل القاصر وتصل إلى مائة ألف جنيها علي البالغ ، وكان مجموع تلك الغرامات حتى 25 مارس 2014 قد بلغ أربعين مليوناً من الجنيهاً ..**
يقول موقع " ويكي الثورة " في بيان صدر له معلقاً علي تلك الغرامات أن حكومة العسكر جمعت المبلغ المذكور من خلال 248 محاكمة شملت 4766 متهما ، وكان تقسيمها كالتالي : 37.4 جنيها غرامات + 3.5 جنيها كفالات ..

علق المركز المصري للحقوق والحريات علي تلك الغرامات المذكورة بما يلي :
" إنها نوع جديد من الجباية والاستنزاف لأموال المعتقلين وأسره وذويهم ، خاصة أن أغلبهم يحاكمون بسبب قيامهم بممارسة حقوقهم المشروعة في التظاهر السلمي تعبيرا عن الرأي ، ويرفضون عمليات تكميد الأفواه التي تحاول السلطات الحالية فرضها على الجميع " ..

*** أمرت النيابة في مدينة بلطيم بمحافظة كفر الشيخ حبس الطالب الثانوي خالد بقرة لمدة 15 يوما في العام الدراسي 2014 لتواجده مسطرة عليها شعار رابعة في حقيبته ، وقد جددت النيابة حبس الطالب المذكور عدة مرات عند انتهاء المدة ..**

*** عادت من جديد فضيحة محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري ، تلك الأفة التي كانت ثورة 25 يناير قد أرغمت ضباط الثورة المضادة أن يضعوها في الأدرج كي يتم إلغاؤها ..**

طبقا لأرقام منظمة هيومان رايتس واتش فإن 96 مدنيا قد تم محاكمتهم منذ عزل الرئيس محمد مرسي في المحاكم العسكرية التي تخضع بالكامل لسلطة السلطة التنفيذية ..

أما المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فقد أصدرت بيانين في هذا الشأن في 4 أغسطس 2014 أدانت فيهما محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وطالبت بمحاكمة المدنيين أمام قاضيهم الطبيعي وفقا للمادة 204 من الدستور ..
وأضافت المنظمة : " إن المادة بدأت في فقرتها الثانية بعبارة " لا يجوز محاكمة مدني أمام القضاء العسكري " ، إن المادة أضافت استثناءً علي هذا المبدأ بجواز محاكمة المدني أمام القضاء العسكري في حالات محددة علي سبيل الحصر ، وهي التي تمثل اعتداء مباشرا علي المنشآت العسكرية أو معسكرات القوات المسلحة أو ما في حكمها " ، مبيّنة أن المنشآت الاقتصادية للقوات المسلحة لا تدخل ضمن هذه المنشآت " ..

ونذكر من هذه المحاكمات العسكرية ما يلي :

*** أكتوبر 2013 – 3 نوفمبر 2013 : أصدرت المحاكم العسكرية في سيناء علي الصحفيين أحمد أبو دراع ومحمد صبري حكما بالسجن سنة مع وقف التنفيذ علي أعمال لها صلة بعملهما كصحفيين ..**

*** أبريل 2014 : أصدرت محكمة الجنايات العسكرية شمال القاهرة أحكاما بالسجن ما بين سنة وثلاث سنوات علي أربعة صحفيين بشبكة "رصد" ، اثنان منهم حضوريا وهما : إسلام الحمصي ومحمد عبد المنعم ، واثنان غيابيا وهما : عمرو فراج وعمر شاهين بتهم نشر أسرار عسكرية، بينما برأت المحكمة الصحفي عمرو القزاز ..**

(ملاحظة : علقت منظمة العفو الدولية علي الموقف المتواطأ لقضاة العسكر في بيانها الصادر في أغسطس 2014 بمناسبة مرور عام علي مذابح رابعة وأخواتها ، فقالت ما يلي :
" منذ 3 يوليو 2013 شابت الإجراءات القضائية الكثير من أوجه العوار الإجرائي الخطير ، وقد أدى ذلك بشكل منتظم إلى حرمان المحتجزين من حقوقهم الأساسية المتعلقة بمراعاة الإجراءات القانونية السليمة " ..)

ثانيا : أعمال شيوخ العسكر :

أخبرنا القصة القرآني العظيم عن دور سحرة فرعون في تزييف الأمور وانقلابها رأسا علي عقب كي يبدو الأسود أبيض والأبيض أسود في عقول الناس وآرائهم..

سحرة فرعون تحالفوا معه ، وكذلك فعل شيوخ العسكر :
قال تعالى في سورة الشعراء 44 : " فألقوا حبالهم وعصيهم وقالوا بعزة فرعون إنا لنحن الغالبون " ..
الأعراف 116: " فلما ألقوا سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم " ..

سحرة فرعون ساندوه في مقابل النفع المادي ، وكذلك قصد شيوخ العسكر :
قال تعالى في سورة لأعراف 113 / 114 : وجاء السحرة فرعون قالوا إن لنا لأجرا إن كنا نحن الغالبين قال نعم وإنكم لمن المقربين " ..

سحرة فرعون جعلوا أهل الحق أقلية بسبب ترويع للناس ، وكذلك عمد شيوخ العسكر :
قال تعالى في سورة يونس 83 : " فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه علي خوف من فرعون وملئهم أن يفتنهم " ..

هل يعني هذا أن سحرة فرعون يتساوون مع شيوخ العسكر ؟

لو أمعنا النظر في الحالتين لوجدنا أن وضع شيوخ العسكر في عالم اليوم أسوأ بكثير من وضع سحرة فرعون الذين انحازوا إلي فرعون وزيفوا الحقائق وقتلوا الناس ، ونذكر في ذلك الفروقات التالية :

- 1- اعترف سحرة فرعون بذنبهم وتابوا بعد أن تبين لهم الحق ، بينما شيوخ العسكر مستمرون في مواقفهم الظالمة ..
قال تعالى في سورة طه 73 : " إنا آتينا زكريا أن نذوقنا عليه من السحر والله خير وأبقي " ..
قال تعالى في سورة الأعراف 120 / 122 : " فألقي السحرة ساجدين / قالوا آمنا برب العالمين / رب موسى و هارون " ..
قال تعالى في سورة القصص 50 / 51 : " قالوا لا ضير إنا إلي ربنا منقلبون / إنا نطمع أن يغفر لنا ربنا خطايانا أن كنا أول المؤمنين " ..
- 2- كان عقاب السحرة القتل والتمثيل بالجثث في حالة التوبة ، بينما عقاب شيوخ العسكر هو أخف من ذلك بكثير في حالة مخالفة العسكر ولا يزيد عن الحرمان من الوظيفة ، بل لا عقاب تقريبا عليهم لو التزموا الحياد (أضعف الإيمان) ..
قال تعالى في سورة القصص 49: " قال ءامنتم له قبل أن آذن لكم إنه لكبيركم الذي علمكم السحر فليسوف تعلمون/ لأقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ولأصلبنكم أجمعين " ..
- 3- لم يكن لسحرة فرعون وظيفة فعلية تحميهم في الدولة ، أما شيوخ العسكر فهم جزء من السلطة الدينية بالدولة الحديثة ، وتكفل وظيفتهم مهابة لهم لو التزموا الحق أو حتى تحايروا ، إذن لا حجة لهم بأنهم مُكروهون ..

4- لم يستغرق الوقت مع سحرة فرعون إلا القصير جدا (يوم) ، بينما شيوخ العسكر يسلمونها جيلا بعد جيل ، مساندة وتأييدا بصفهم وحتى النهاية ..

أورد ابن كثير في تفسيره لسورة القصص آية 49 أن ابن عباس قال عن سحرة فرعون ما يلي :
" كانوا من أول النهار سحرة فصاروا من آخره شهداء بررة " ..

خديعة العسكر للقوات المقتحمة

عمد عسكر الثورة المضادة قبل تنفيذ خطتهم بقتل المعتصمين إلي إخضاع أفراد القوات المقتحمة في معسكراتهم لعمليات تلقينية تحريضية بمشاهدة مقاطع فيديو لأقوال هؤلاء الدعاة ، كان محاضرات يومية علي مدي أسابيع يحضرها كبار القادة مع الضباط المشتركين والجنود بغرض إعطاء انطباع لتلك القوات أن الأمر هو جد خطير ..

كان هناك ثلاثة شرائط شاهدتها القوات في معسكراتها ، كان الأمر يشبهه دورات إجبارية ، كانت هناك كلمة لمفتي مصر الأسبق علي جمعة ، وثانية لوكيل وزارة الأوقاف السابق سالم عبد الجليل ، وثالثة للداعية عمرو خالد ، لقد أفتي الثلاثة بقتال من يعارض السلطة الجديدة التي يسيطر عليها الجيش ..

كانت أشهر وأقوي تلك الشرائط التي شاهدتها القوات في معسكراتها (سواء قوات الداخلية أو قوات الجيش) هي كلمة المفتي علي جمعة ، فقد طالب القوات بقتال الخارجين علي القانون باعتبارهم خوارج .. كما كانت كلمة سالم عبد الجليل تحتوي علي عبارة : " إن ما حدث في مصر ليس انقلابا ، وعلي سلطات الدولة القضاء علي المعارضين لذلك " ، وكان كلمة عمرو خالد تتمحور حول " إن الجنود في الميدان يمثلون إرادة الله " ..

لكن الكارثة أن كلمات هؤلاء الثلاثة قد تعرضت لعمليات مونتاج واسعة النطاق ، فالمقابلة في كل منهم لم تكن متصلة في لقطة واحدة ، بل تخللتها عدة مرات عمليات قطع ولصق (مونتاج) ، كما أن خلفية التسجيلات الثلاثة كانت واحدة ، نفس الأباجورة وقطع الديكور ..

يدل هذا علي أن الثلاثة قد تم إحضارهم في نفس المكان لهدف واحد ، أي ليتحدثوا لمدة طويلة ثم تصفي كلماتهم بالقص واللصق لتخرج في النهاية جمل منسجمة من أفواههم تشحن القوات المقتحمة كي تؤدي مهمتها في قتل المتظاهرين علي أفض وجه ..

سالم عبد الجليل تبرأ من التسجيل بعد المجازر وقال : " لا يمكن أن أحل دم إنسان كائنًا من كان ، والمتابع لكل خطبي ودروسي ولقاءاتي التليفزيونية يدرك بوضوح أنني لا أقبل أبدًا إراقة الدماء وإزهاق الأرواح ... إن الفيديو المتداول على صفحات التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر ويبيح قتل المتظاهرين مزعج ولعين ولن أسامح من قام بتلفيقه ، إن زوجتي وأولادي الثلاثة كانوا يترددون على اعتصام ميدان رابعة العدوية ... إن إدارة الشؤون المعنوية بالقوات المسلحة طلبت مني تسجيل فيديو 15 دقيقة حول الأحداث الجارية ودور القوات المسلحة في رد اعتداء المعتدين على المنشآت العسكرية والمعتدين على أكمنتها وقتل رجالها ، لم يكن الفيديو ضد المتظاهرين أصلاً " ..

عمرو خالد دافع عن نفسه بعد المجازر وقال : " سجلت الفيديو لدعم الجنود في سيناء لا لقتل المتظاهرين " ، وقال علي صفحته بالفيس بوك ما يلي : " أشيع عني في الفترة السابقة إشاعتين متناقضتين ، والحقيقة التي أريد أن يعلمها الجميع أنني قمت بتسجيل فيديو لدعم الجنود المصريين في حراستهم وحمايتهم لقطعة غالية من أرض مصر وهي سيناء ، وهذا واجب وطني أفتخر به ، وأما ما قيل عن تأسيس حركة " إخوان بلا عنف " ، فهذا كلام عار تماماً من الصحة وليس له أي سند أو دليل " ..

لقد تعرضت القوات المشتركة في فض الإعتصامات لعمليات شحن ليلية ويومية وعلي مدي أسابيع ، ولا نبالغ حين نقول أن تلك القوات (والمفترض في ضباطها المدربين عدم الوقوع في الشرك) قد تعرضت لخديعة كبرى وسقطت في مصيدة عسكر الثورة المضادة ، كان الهدف الأوحد لمجلس مبارك العسكري هو دفع تلك القوات لقتل المعتصمين المسالمين بالشوارع .. لقد خطط مجلس مبارك العسكري لقتل الناس في الميادين بكفاءة عالية بغرض الحفاظ علي رقابهم من المحاكمات ، وكان الغرض الثاني هو ربط مصير تلك القوات بمصير المجلس العسكري (إما أن نحيا معا أو نحاكم معا) !

ثالثا : أعمال رجال العسكر :

مثل الإعلام منذ عقود عمودا فقريا لسلطة الطغيان في مصر ، هناك دائما علاقات خاصة تربط بين السلطة الحاكمة وأغلب رجال الإعلام ، هناك دعوات لهم في أعياد ميلاد أعضاء المطبخ السيادي وكذلك في مراسم زواج أبنائهم وأقاربهم ..

هكذا كانت العلاقة بين أنور السادات ورجال الإعلام ، وزادت تلك العلاقة في عهد الطاغية الفاسد حسني مبارك ، واستمرت علي نفس المستوي في عهد العسكر ، بل زادت عند إنفراد الإخوان بالسلطة لمدة عام لخوف رجال الإعلام علي مستقبلهم المادي ، والقارئ البسيط يذكر الهجوم المتلاحق من الإعلام (المحصن بحماية أجهزة الأمن) علي الإخوان خلال العام الذي قضاه الرئيس محمد مرسي في السلطة ..

هناك شعبة خاصة بالمخابرات الحربية للإعلام فقط ، مهمتها هي المراقبة الدقيقة لرجال الإعلام من خلال تسجيل المكالمات لمعرفة نقاط ضعفهم ومحاولة إسقاطهم من خلال العاهرات والمال والمزايا ، الغرض النهائي من ذلك هو تسهيل تجنيدهم بسرعة لإخضاعهم بصورة تامة لا غبار عليها لسلطة العسكر ..
إذن المواقف لهذا الإعلام العميل هي ثابتة لا تتغير منذ عقود ، ولا نبالغ حين نقول أن التجمع الإعلامي الموالي للسلطة الفاسدة الطاغية يفوق في كثافته التجمع القضائي والتجمع الديني الموالي الموازي !

لنري موقف الإعلام من تقرير منظمة هيومان رايتس واتش الصادر من أيام :

هناك من رجال الفضائيات من وصف المنظمة المذكورة بالمنظمة الحقيرة ، وآخر وصفها بالمؤامرة الأمريكية ، وثالث وصفها بأنها تعمل لحساب الجماعة الإرهابية (يقصد جماعة الإخوان المسلمين) ، ورابع زعم أن تقرير المنظمة المذكور قد كتبه عملاء الإخوان في المنظمة ، وخامس اقترح اتخاذ يوم 14 أغسطس عيداً وطنياً للاحتفال !!

أما في الصحف الرسمية ، فقد ذكرت صحيفة الأهرام في اليوم التالي من إصدار تقرير المنظمة (أي في عدد 15 أغسطس 2014) في مقالها الافتتاحي ما يلي :

" لم يعد أمام مصر السكوت على تلك المهاترات والافتراءات التي تحاول أن تضع الدولة في موقف الدفاع عن نفسها في وقت تخوض فيه الدولة والشعب لمعركة أكبر ، دفاعاً عن أمن ومصير ومستقبل الوطن الذي لا تعرفه تقارير تلك المنظمات المغرضة التي ترفع شعارات برفاعة عن حقوق الإنسان ولكنها في واقع الأمر تمسك بمعاول هدم الأوطان " ..

في الحلقة القادمة إن شاء الله سنواصل الحديث ، فإلي لقاء ...

رانف محمد الويشي

سانت لويس - ميزوري - أمريكا

elwisheer@yahoo.com

تابع مقالات سابقة لكاتب المقال على مدونته " ثوار مصر " وعنوانها كما يلي :

www.thowarmisr.com